المسألة الكردية في تركيا وتأثيرات المتغيرات الداخلية والخارجية (دراسة تحليلية ومستقبلية)

الأستاذ المساعد حسين مصطفى احمد(*)

المقدمة :

تحتل المسألة الكردية في تركيا أهمية كبيرة، وذلك من خلال تأثيراتها في السياسات الداخلية وإقالة الحكومات، والحروب والنزاعات، وإيجاد التحالفات، وقضايا حقوق الإنسان وأثرها في عزل الدول والضغط عليها.

لقد أصبح من المسلم به أن المسألة الكردية في تركيا تعد من أهم المشكلات التي تهدد كيان الدولة ووحدتها الإقليمية وتكاملها الوطني، ولتتبؤا تدريجياً مكان الأولوية كمهدد حقيقي لمنظومة الأمن التركية، لاسيما في ظل تأثيرات المتغيرات الداخلية والخارجية التي يواجهها حزب العدالة والتنمية في تركيا، الأمر الذي يبدو سبباً كافياً يدفع الباحثين إلى البحث في الموضوع وتحديد أبعادهِ المختلفة.

أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من أسس ومسوغات عدة هي:

١- إن الشعب الكردي في تركيا ذو حجم مقدر، وله أهمية كبيرة في السياسة الدولية قديماً وحديثاً.

٢- لم تتمكن الحكومات التركية على مر تاريخها ولحد الآن من استيعاب الشعب الكردي ووضعه في أطر دستورية، مما يترك تأثيره في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية لتركيا.

هدف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الغايات الآتية:

١- معرفة الواقع السياسي للكرد في تركيا.

٢- الوقوف على الاحتمالات المستقبلية للعلاقة بين الحكومة التركية والكرد.

إشكالية البحث:

تكمن إشكالية البحث من أن المسألة الكردية في تركيا، لاسيما في ظل تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية تمثل التحدي الكبير التي تواجهها الحكومة التركية، إذا لم تبادر تركيا إلى السعي لحل سياسي للمسألة الكردية بداخلها.

ويمكن إجمال مشكلة البحث في الأسئلة الآتية:

- ما المسألة الكردية في تركيا، وكيف بدأت ؟
- ما سياسات حزب العدالة والتنمية الحاكم حيال الكرد في تركيا؟
- ما المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة في سياسة حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا؟

فرضية البحث:

(*) عميد كلية العلوم السياسية/جامعة النهرين.

يقوم البحث على فرضية مفادها أن المسألة الكردية في تركيا هي المسألة الأكثر قابلية للانفجار على المدى القريب والبعيد، لأن الكرد قد شكلوا في الآونة الأخيرة قوة سياسية ملحوظة داخل الأحزاب والكتل السياسية التركية، وبشكل أخذ يقلق الأوساط الحاكمة في تركيا.

منهجية البحث:

يستعين البحث بالمنهج التاريخي التحليلي في سرد الأحداث التاريخية وتحليلها سياسياً وبيان ترابطها وعلاقتها بالموضوع المبحوث نفسه، والسعي لبلورة رؤية واضحة عنه تؤدي إلى وضعه في إطار علمي، فضلاً عن المنهج النظمي لمقتضيات الضرورة في الموضوع المبحوث نفسه، وأخيراً منهج الاستشراف الاحتمالي لتوضيح العلاقة بين الحكومة التركية والكرد، وفي ضوء ذلك تحددت هيكلية البحث في المحاور الآتية:

المحور الأول: الكرد وكردستان (دراسة عامة):

اختلف العلماء في تحديد أصول الشعب الكردي، ولاسيما علماء الأجناس ومؤرخو الأقوام والشعوب، ولن تجد رأياً لهؤلاء متفق عليه، كما لم يقطع مؤرخ أو عالم برأي حاسم، فهو يورد عدة آراء، ثم يعطي ترجيحاً لواحد منها، مجرد ترجيح، لافتقاده لما يشكل سنداً أو مستنداً في البحث التاريخي، أي أنه من الصعب الحصول على رأي إجماعي حول أصولهم، ولكن ثمة إجماع، يكاد أن يكون تاماً بين العلماء في مراحل تكوَّن هذا الشعب عبر الحقب المختلفة هي:

١- الكرد شعب متميز، من أصل اري هندو اوربي[١]، سكن في مناطقهِ الجغرافية منذ القدم، وتكون عبر هجرات مختلفة، وتفاعلات أصول متعددة من شعوب صغيرة سبقته في الهجرة إلى تلك البلدان، أو بقايا الغزو والاحتلالات المتعددة من شعوب أخرى وتزاوجهم مع الشعب الأصلي، وقد تمكن هذا الشعب من المحافظة على تقاليده وقيمه إلى حد ما منذ أقدم العصور.

٢- للكرد علاقة متينة ببعض السلالات العرقية التي حكمت هذهِ المنطقة، وأقامت فيها حضارة مدنية، ودولة ذات بأس وقوة، وأشهرها شعب لولو Lullu، وشعب كوتي أو جودي Cuta، والكوشيون أو الكوشي Kassites، سوباري Subari، نايري Nairi، الميديون أو الماديون، ولكنهم يختلفون في تفصيلات هذهِ النسبة[٢].

٣- وجود الكثير من الأسماء التي ذكرت قديماً لها علاقة بتاريخ الكرد أو هي اسماء مترادفة للكرد على حسب اختلاف اللفظ والنطق عند الشعوب المختلفة والمؤرخين القدماء، ومنها لدى السومريين (كوتي – جوتي – جودي)، وعند الآشوريين والآراميين (كورتي –كاردو –كاردان)، ولدى الإيرانيين معروفين تحت أسماء (سيرتي –كورتيري)، ولدى الإغريق والرومان (كاردو سوي –كارد خوي –كاردوك –كردوخي)[٣]، وهذا الرأي من البديهيات في أوائل القرن العشرين، وقد سموا الكرد بهذا الاسم ومعناه البطل، لشجاعتهم وشدة بأسهم[٤].

---

(١) ماريا أوشي، التصورات والتصورات الخاطئة عن التاريخ الكردي المبكر، في كتاب: الأثنية والدولة – الأكراد في العراق وإيران وتركيا، ترجمة: عبد الإله النعيمي، بغداد – بيروت: معهد الدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٦، ص١٨٣.

(٢) أحمد تاج الدين، الأكراد تاريخ شعب وقضية وطن، القاهرة: دار الثقافة للنشر، ٢٠٠١، ص١٧–٢٢.

(٣) حامد محمود عيسى، القضية الكردية في تركيا، القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٢، ص١٩.

(٤) شرف خان البدليسي، شرفنامه في تاريخ الدول والأمارات الكردية، الطبعة الثانية، دمشق: دار الزمان، ٢٠٠٦، ص٦.

٤- يتفق الباحثون إلى حد كبير على أن المؤرخ اليوناني كزنيفون، عندما تحدث عن رجعة العشرة الآلاف يوناني في كتابه الزحف، فأنه قصدَ الشعب الكردي بقوله بأنها أمة ذات بطش وجلادة تعرف (كاردوخ) وقد اعترضوا سبيل الإغريق وقاوموهم أشد مقاومة[٥].

٥- ينقسم الكرد بشكل أساسي إلى أربع مجموعات هي (كرمانج – كوران – لور – كلهر)، ويتوزعون عبر الدول الخمس: تركيا – إيران – العراق – سورية – روسيا (أرمينيا – اذربيجان – جورجيا)[٦].

٦- يتفق الباحثون على أن آخر دولة جامعة للكرد كانت الدولة الميدية والتي أنشأت في القرن السابع قبل الميلاد، وهي من الأرومة التي يرجع إليها نسب الأمة الكردية[٧].

وتؤكد أغلب الدراسات أن اللغة الكردية من سلالة اللغات الهندو أوربية، وتشترك مع اللغات الفارسية والطاجيكية والأفغانية، وتدل على هذهِ الحقيقة عشرات المفردات المشتركة بين هذهِ اللغات[٨]، وفي تركيا تحتوي اللغة الكردية على لهجتين أساسيتين هي الكرمانجية والسورانية، وهناك لهجة ثالثة (الزازائية) وهي لهجة الدوملي وتسود أقاليم ديرسيم.

والكرد مسلمون سنيون في أغلبيتهم المطلقة يعتنقون المذهب الشافعي، ويوجد كرد شيعة لكنهم بدرجة قليلة، والمعروف عن الكرد شدة تمسكهم بتعاليم الإسلام إلى درجة أوجبت الاعتقاد بأن هذا التمسك أضحى من تقاليدهم، ويؤدي رجال الدين الكرد من العلماء والمشايخ والطرق الصوفية أدواراً بارزة وقوة التأثير في تعضيد الدين والاتجاه الديني وتعزيزه في المجتمع الكردي.

ومن المسائل التي لا يزال الخلاف حاداً حولها هي مسألة التعداد السكاني للشعب الكردي، فأنه لا يوجد اتفاق حول العدد الحقيقي للكرد، فالأرقام تتباين على نحو كبير بين مجحف منكر وموالي مبالغ، ومن الأمور التي عقدت الوصول إلى رقم حقيقي هي إصرار الدول التي يعيش الكرد فيها على إعطاء إحصائيات غير دقيقة عنهم وعدم وجود مجال لعمل إحصائيات محايدة، ومن الأمور التي شوهت هذهِ الإحصائيات وجعلتها متناقضة هو أن بعض الكتابات تعتمد على إحصائيات تعود لما قبل ستين أو عشرين عاماً.

وإذا ما اعتمدنا نسبة النمو في تركيا، نجد أنه بموجب الإحصاء المعلن في الإذاعة التركية لعام ١٩٨٥، بلغ عدد سكان تركيا (٥٦) مليون نسمة، وعليه إذا ما أخذنا هذه النسبة يكون عدد سكان الكرد في تركيا أكثر (١١.٨٥٤.٠٠٠) مليون من مجموع سكان تركيا، فضلاً عن ذلك قدرت بعض الشخصيات التركية السياسية المعاصرة نفوس الكرد في عام ١٩٩١ في تصريح لرئيس الجمهورية التركية الأسبق (توكورت اوزال) بأن عدد السكان الكرد في تركيا بلغ ١٢ مليون نسمة، وقدّر فهمي اسكار رئيس حزب العمل الشعبي الأسبق في تركيا عدد الكرد بأكثر من (٢٠) مليون نسمة[٩].

---

(٥) ارشاك سافراستيان، الكرد وكردستان، ترجمة: احمد محمد الخليل، دمشق: دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٨، ص٢١-٢٥.

(٦) للمزيد من التفصيل ينظر: باسيلي نيكتن، الكرد، دراسة سوسيولوجية وتاريخية، ترجمة: نوري طالباني، الطبعة الثانية، بيروت: دار الساقي، ٢٠٠١، ص٦٩. وقارن: وليم ايغلتن، العشائر الكردية، ترجمة: حسين أحمد الجاف، أربيل: دار ناراس للطباعة والنشر، ٢٠٠٧، ص٥، وقارن: سعد ناجي جواد، دراسة في المسألة القومية الكردية، بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٥، ص١١، وقارن: موسى مخول، موسوعة الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين، بيروت: منشورات بيسان، ٢٠٠٦، ص٣٧٩-٣٨٠، وقارن: احمد تاج الدين، المصدر السابق، ص١٦.

(٧) ماريا اوشي، المصدر السابق، ص١٨٣.

(٨) حامد محمود عيسى، القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني إلى الغزو الأمريكي ١٩١٤-٢٠٠٤، القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٥، ص١٣.

(٩) وصال نجيب عارف، القضية الكردية في تركيا حتى ١٩٩٣، دراسات إستراتيجية، العدد (٨٠)، جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٥، ص٧ وما بعدها.

وفي الواقع يبقى وضع رقم حقيقي يمثل عدد الكرد في تركيا أو إعطاء رأي قاطع أمراً عسيراً تكتنفه صعوبات إحصائية وسياسية.

ويقطن الكرد منطقة كردستان في تركيا، وهي جزء من الجمهورية التركية، ويغطي الشعب الكردي الذي يسكن ضمن حدودها منطقة يسميها الأتراك اليوم (Dogu Anadolu) أي الأناضول الشرقية والجنوبية، وتشير بعض المصادر إلى أن مساحة كردستان تركيا بنحو (٢٣٠) ألف كم٢، أي ما تشكل ما نسبته ٣٠% من المساحة الكلية، ويقدر الباحثين الكرد بـ (١٥٧.١٣٧) ألف كم٢، وتمثل بنحو ٢٠% من المساحة الكلية لتركيا[١٠]، ولاشك أن هذهِ المنطقة تمتاز بمناخ طبيعي رائع، وجمال ساحر، وثروات من كل نوع ومواد خام كثيرة جداً، وسهول خصبة من أحسن ما يوجد بها، وفيها منابع دجلة والفرات وبحيرات محلية... الخ، مما جعلها مؤهلة لتكون مهد البشرية، إذ استوت سفينة سيدنا نوح (عليه السلام) على جبل جودي في كردستان[١١]، مما جعلها موطناً للهجرات والغزوات وأخيراً موقعاً للصراع للصراع الإقليمي والدولي.

وتبعاً للإحصائيات والتقديرات يتضح أن الكرد يمثلون أغلبية السكان في (١٨) ولاية هي: (اديمان – اكري – بنكول – بدليس – ديار بكر – اليازيك – ارزنجان – هكاري – ماردين – موش – سيرت – ديرسيم – اورفا – وان – شرناخ – اردهان – باتمان – سعرت)، ويؤلف الكرد نسبة كبيرة في ست ولايات هي (غازي عينتاب– ملاطية– قارس – بيواس – ارضروم – قونيا)[١٢].

ويبدو أن التهجير والهجرة أديا إلى انتشار عدد كبير من الكرد في مدن تركية عديدة، وأهمها (اسطنبول – أنقرة – أزمير – أضنه) منذ إعلان الجمهورية التركية في عام ١٩٢٣.

ولابد من القول أن الأوضاع القائمة والاتجاهات والتطورات العامة السائدة في كردستان تركيا هي أنموذجاً موحداً في جميع أجزاء كردستان، وفي كردستان تركيا تعد الزراعة أكبر النشاطات الإنتاجية، وتمثل النشاط الاقتصادي الرئيس للمنطقة من ناحيتين أولهما: هي المهنة الأولى للأغلبية المطلقة للكرد، وثانيهما: تعد المصدر الرئيسِ للدخل.

والقطاع الثاني بعد الزراعة هو (الخدمات) وهذا القطاع غير إنتاجي، وعلى الرغم من أنه قطاع كبير، إلا أنه لا يعكس تطور كردستان تركيا، بل يعكس تخلفه بسبب البطالة المقنعة والاستخدام غير الكامل، أما الصناعة فهي قطاع صغير بشكل يستدعي الانتباه بسبب صغر حجمه من ناحيتي عدد العاملين وعدد المؤسسات الصناعية.

والمجتمع الكردي في كردستان تركيا هو مجتمع عشائري، فالتقسيمات العشائرية تهيمن على مفاصل المجتمع كافة، وحتى الذين لا ينتمون إليها خاضعون لقواعدها، فالكرد وحدة اجتماعية واقتصادية محددة المعالم، ويمكننا أن نميز ثلاث فئات في المجتمع الكردي[١٣]:

١- **العشائر المستقرة**: وهذا النوع من العشائر يمارسون الزراعة وتربية الماشية، ويعيش معظمهم في القرى.

٢- **القبائل الرحل**: وهذهِ القبائل تنتقل وراء مراكز الرعي، ومن ثم تعودهم على حياة التنقل يجعل من الصعب عليهم التوجه إلى الزراعة التي تتطلب تغيير عاداتهم.

---

(١٠) المصدر نفسه، ص٨–٩.

(١١) ارشاك سافراستيان، المصدر السابق، ص١١، وقارن: ارشاك بولاديان، مسألة أصل الأكراد في المصادر العربية، دراسات إستراتيجية، العدد (٩٨)، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠١، ص٥١.

(١٢) وصال نجيب عارف، المصدر السابق، ص٩ وما بعدها.

(١٣) موسى مخول، الأكراد من العشيرة إلى الدولة، بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، ٢٠١٣، ص٥٠–٥١.

٣- **القبائل شبه المستقرة:** وهي القبائل التي لم تتخلَ عن حياة الرعي تماماً، كما أنها لم تمارس الحياة الزراعية بشكل مستمر، ومن ثم عليها القيام بالأعمال الزراعية في الوقت الذي يكون البعض منهم منشغلين في العناية بقطعان الماشية في الجبال.

وقد أجمع الباحثون والمؤرخون في الشؤون الكردية أن هناك طبقتين متواجدتين في المجتمع الكردي هما[١٤]:

الأولى: (طبقة النبلاء) من المحاربين وملاكي الأراضي مع حراسهم المسلحين.

الثانية: طبقة الفلاحين الفقراء المعدمين، ويطلق عليهم اسم (رعيت).

واستناداً لما سبق فإن أي أمة من الأمم، لاشك أنها تكونت عبر تحولات اجتماعية وهجرات وتزاوجات وتغييرات لغوية ودينية وثقافية وانتقالات في المساحات الجغرافية، ولكن العبرة بالمحصلة النهائية هي أنها أوجدت شعباً له لغته وثقافته وملامحه العرقية في جغرافية واسعة من الأرض يعيش عليها وهي كردستان تركيا.

المحور الثاني: الكرد في التأريخ السياسي:

تأريخياً، لم يكن الكرد بمعزل عن الحياة السياسية منذ تصاعد وتيرة الصراع بين الدولتين العثمانية والصفوية في أوائل القرن السادس عشر الميلادي، وكان من نتائج الصراع انقسام الكرد بين هاتين الدولتين، وترجحت كفة العثمانيين الترك لأسباب دينية، لأن الأغلبية المطلقة للكرد ينتمون إلى المذهب السني، الأمر الذي مكنهم من الانتصار في معركة جالديران عام ١٥١٤، والذي اقتطعت الدولة العثمانية بموجبها ثلاثة أرباع كردستان، والدولة الصفوية الربع الباقي، وبعدها تم توقيع معاهدة بين الدولة العثمانية ممثلة في السلطان سليم الأول ومستشاره العالم الكردي (ملا إدريس البدليسي) وبين ثلاثة وعشرين إمارة كردية، ونصت المعاهدة على أن تحتفظ الإمارات الكردية باستقلالها، وأن تعترف الدولة العثمانية بها وتقديم المساعدة لها ضد الاعتداءات الأجنبية، وهو ما كان يعد أمراً عملياً في ذلك الوقت مقابل تزويد الجيش العثماني بالمقاتلين عند الحاجة، وتقديم الزكاة وغيرها من الأموال سنوياً لخزانة الخليفة[١٥].

وقد التزم الكرد بالاتفاقية (١٥٠) عاماً، إذ اشتركوا في جميع الحروب التي خاضها الأتراك، بل بادروا أحياناً بفتح مناطق جديدة وانتزاعها من الدولة الصفوية لكي يدخلوها في المناطق العثمانية، إلا أن الأتراك كالعادة لم يلتزموا في بنود الاتفاقية، فلم يكد السلطان سليمان يتراجع عن أبواب فيينا عام ١٦٨٣، حتى بادر إلى التوسع جنوباً وزرع المؤامرات والدسائس في الإمارات الكردية بهدف إثارة الحقد والكراهية بين الكرد، وعينَ حاكماً عاماً ومقره في (ديار بكر) ليكون الوسيط في الإمارات والعاصمة (اسطنبول)، وفي أواسط القرن (١٨) أعلن السلطان عبد المجيد ضم جميع الأراضي الكردية، وتركوا للأمراء الكرد نطاقاً ضيقاً واسمياً من الحكم الذاتي[١٦].

وهكذا بدأ نقض العهود، وإجراءات الإخضاع والإذلال، وهو ما أدى إلى قيام الانتفاضات المسلحة، وفي عام ١٨٤٧ تمكن الأمير بدرخان حاكم الجزيرة من إيقاع الهزيمة بالجيش العثماني البالغ تعداده (١٠٠) ألف جندي، إلا أنه فشل في النهاية بسبب خيانة ابن أخيه، وتم نفي الأمير بدرخان إلى دمشق، ليموت هناك عام ١٨٦٨ ودفن في مقبرة (مولانا خالد) وكان عمرهِ (٦٦) عاماً، لتتوالى بعده سقوط الإمارات الكردية الواحدة تلو الأخرى، وهكذا أدرك الكرد

---

(١٤) **المصدر نفسه، ص٥٤.**

(١٥) **حامد محمود عيسى، القضية الكردية في تركيا، المصدر السابق، ص٣٥.**

(١٦) **مثنى أمين قادر، قضايا القوميات وأثرها على العلاقات الدولية (القضية الكردية أنموذجاً)، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٣، ص٩٠.**

أنهم ضحية سياسات قهرية تستهدف وجودهم السياسي، وبعد انتهاج الدولة العثمانية بواكير السياسات العنصرية الطورانية أدركوا أن وجودهم القومي والثقافي في خطر.

وقد تأثر الكرد شأنهم في ذلك شأن باقي شعوب الدولة العثمانية بالانبعاث القومي الذي ساد أجزاء واسعة منها في السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى، إذ أسهمت سياسة التتريك التي اتبعتها حكومة الاتحاد والترقي بعد تسلمها للسلطة وتنحية السلطان عبد الحميد الثاني عام ١٩٠٨ في نزوع تلك الشعوب إلى التحرر من سلطة الاتحاديين، والرغبة في تأسيس الدولة القومية الحديثة الخاصة بها على وفق النموذج الأوربي[١٧].

وجاءت الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤، وقد تحالف الكرد فيما بعد بدوافع دينية مع الدولة العثمانية ضد المطامع الروسية التي كانت تستغل الأقلية الأرمينية لتأجيج الصراعات العرقية بغية إضعاف الدولة العثمانية، وكانت تحرك فيهم الأحاسيس القومية وتعدهم بدولة أرمينية شاسعة، وكذلك تستغل فيها الأحاسيس الدينية لأنهم مسيحيين ارثوذكس، ودفع الكرد ثمناً باهضاً لهذهِ الصراعات، فعلى المستوى السياسي والإعلامي أسهم الأرمن المسيحيون في تشويه سمعة الكرد في العالم الغربي، وعلى المستوى المادي والبشري فقد دمر الروس والأرمن عشرات القرى الكردية وأبادوا الآلاف منهم، وبعد الحرب ظهرت جمعية الاتحاد والترقي ومنظمة شباب الأتراك، إذ تأثر أعضاؤها بالأفكار الاستعلائية، فنادوا بسيادة الجنس التركي واللغة التركية وثقافتها وتنكروا لحقوق الشعوب الأخرى في تركيا، ولاسيما الشعب الكردي الذي يشكل الأغلبية المطلقة في (١٨) ولاية تركية، الذي يسكنها منذ الآلاف السنين[١٨].

وما أن استولى أتاتورك على أراضي تركيا حتى تفاهم مع الدول الاستعمارية للتخلي عن معاهدة سيفر ١٩٢٠ والتوقيع على معاهدة لوزان ١٩٢٣، إذ قضت على التطلعات القومية الكردية، والسمة الإسلامية لتركيا بإلغاء الخلافة ونقل العاصمة إلى (أنقرة) والشروع في سياسات قمعية واسعة النطاق استهدف الكرد بشكل أساسي.

واتخذ الساسة الأتراك بعد إعلان الجمهورية التركية في عام ١٩٢٣، إجراءات مشددة تجاه الأقليات القومية، إذ أكد الدستور التركي لعام ١٩٢٤ في المادة (٨٨) على أن جميع سكان تركيا بغض النظر عن ديانتهم وقوميتهم أتراك، لذلك فأن التفسير القانوني لهذه المادة يشير إلى عدم اعتراف النظام السياسي بأي قومية أخرى غير التركية[١٩].

وقد شعر سكان تركيا من غير الأتراك، ولاسيما الكرد أن الدولة الجديدة تحاول أن تلغي أي وجود لهم، إذ كانت لفظة كردستان يمنع استعمالها على وفق القوانين التركية في المادة (٣١٢) من قانون العقوبات والمواد (٦ – ٧ – ٨) من قانون مكافحة الإرهاب[٢٠]. وعليه، قامت أول حركة كردية مسلحة بقيادة الشيخ سعيد بيران عام ١٩٢٥، احتجاجاً على إلغاء السلطنة وإدخال إصلاحات علمانية في تركيا، ولاسيما في المناطق الكردية[٢١].

وعلى الرغم من الطابع الديني الذي اصطبغت به حركة سعيد بيران، إلا أن الروح القومية كانت موجودة في قياداتها، وطالبوا بوضع مميز للكرد في إطار الدولة التركية، ولكن تلك الحركة لم يكتب لها النجاح بسبب قمع المؤسسة العسكرية لها وإعدام قادتها[٢٢].

---

(١٧) المصدر السابق، ص٩٠–٩١، وقارن: ناهض حسن جابر، مفهوم السلطة في فكر الأحزاب السياسية الكردية العراقية المعاصرة، كركوك: جايخانه ى شه هيد نازادهه ورامي، ٢٠٠٦، ص٧٢–٧٦.

(١٨) المصدر نفسه، ص٩٩–١٠٠.

(١٩) وصال نجيب عارف، المصدر السابق، ص٣٦.

(٢٠) توفيق المدني،العرب وتحديات الشرق الأوسط الكبير،سلسلة دراسات، العدد (١٣)،دمشق: اتحاد الكتاب العرب، ٢٠١٠، ص٢٩١.

(٢١) جيرارد جالديران، المسألة الكردية، ترجمة: عبد السلام نقشبندي، أربيل: ناراس للطباعة والنشر، ٢٠٠٧، ص٦٥.

(٢٢) سعد ناجي جواد، المصدر السابق، ص٢١.

وعقد زعماء الكرد بعد فشل الحركة مؤتمراً في عام ١٩٢٧، قرروا فيه إنشاء حزب جديد بأسم (الاستقلال) وتشكيل قيادة عسكرية أوكلت مهمة قيادتها إلى الجنرال إحسان نوري باشا، إذ أعلنوا عن اندلاع حركة مسلحة جديدة، إلا أن تلك الحركة أنهيت هي الأخرى بالقوة العسكرية عام ١٩٣٠، وتبعها فيما بعد حركة ديرسم (الحرب الكردية الثالثة ١٩٣٧ – ١٩٣٨)، وهي الحركة التي سحقها الجيش التركي، ووقع فيها الألوف من الضحايا بين الطرفين[٢٣].

ويفسر ذلك عدم ظهور حركة كردية مسلحة في الأعوام اللاحقة، إلا أن الرفض الكردي عبر عن نفسه في السبعينيات في نشاطات بعض الجمعيات والأحزاب اليسارية، وكانت الحلقة الأخيرة في سلسلة محاولات التعبير عن الهوية الكردية في تركيا هي إنشاء حزب العمال الكردستاني في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٧٨، وهو حزب ذو ميول ماركسية، وقد نفذ الحزب المذكور أولى عملياته العسكرية ضد الجيش التركي في قضاء (اروح) بمحافظة سعرت في ١٥ أب ١٩٨٤، في سياق العملية المسماة (أطلق وأهرب)، كما وزعوا بيانات تحمل عبارة أنهم لم يقضوا علينا[٢٤]، ليعلن بذلك بدء النشاط المسلح ضد الدولة التركية، وفي ذلك الوقت شهدت تركيا دورة عنف لا سابق لها بين المسلحين الكرد والمؤسسة العسكرية، أسفرت عن سقوط الآلاف القتلى والجرحى من كلا الطرفين.

واستمرت العلاقات بين الكرد والسلطة يغلب عليها طابع العداء حتى اندلاع الحرب بين العراق وقوات التحالف في ١٦ كانون الثاني ١٩٩١، إذ تغيرت نظرة السلطات التركية نحو المسألة الكردية بعض الشيء، ففي نيسان ١٩٩١، اتخذ البرلمان التركي قرارين حيال الكرد، الأول: حرية تشكيل الأحزاب ورفع كل القيود السابقة التي كانت تمنع إقامة أي حزب سياسي على أساس ديني أو ماركسي، والثاني: يسمح للكرد بلغتهم القومية، وهو ما كان يعد جريمة يعاقب عليها الكرد فيما سبق، واتبع الرئيس التركي الأسبق (توكورت اوزال) هذين القرارين بإطلاق سراح الآلاف من المعتقلين، وقدر عددهم نحو (٤٦) ألف كردي، أملاً في أن يزيد هذا العمل من شعبيته بينهم[٢٥].

ولم يمهل القدر (توكورت اوزال) ليكمل برنامجه في حل المسألة الكردية في نطاق المبادئ الإسلامية، فقد توفي في عام ١٩٩٣ في الوقت الذي كانت تزداد فيه الحرب اشتعالاً في كردستان ويتأزم الوضع السياسي في تركيا مع ازدياد نشاط حزب العمال الكردستاني في مواجهة السلطة.

وكانت هناك نقطة تحول في تاريخ تركيا في العام ١٩٩٣، عندما أعلن عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني على وقف إطلاق النار من جانب واحد، بانتظار ما ستفسر عنه نتائج المفاوضات بشأن إقامة الفيدرالية الكردية التي نادى بها اوزال وسعى إلى تطبيقها، وداعياً تركيا إلى مفاوضات برعاية الأمم المتحدة، وقد اعترضت تركيا عن طلبه، وعاود حزب العمال الكردستاني نشاطه العسكري، حتى تم القبض على زعيم الحزب عبد الله أوجلان في نيروبي بتاريخ ١٥ شباط ١٩٩٩، بعد تنسيق عالي المستوى بين أجهزة أمنية تركية وأمريكية وإسرائيلية ويونانية وكينية،

---

(٢٣) للمزيد من التفصيل حول تلك الحركات ينظر: حامد محمود عيسى، القضية الكردية في تركيا، المصدر السابق، ص٢١٩-٢٣٦، وقارن: ارشاك سافراستيان، المصدر السابق، ص١١٦-١٢١، وقارن: وليد رضوان، موقف التيار الإسلامي والتيار العلماني في تركيا، دمشق: دار النهج للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠٠٨، ص٩٥-١١٨.

(٢٤) إبراهيم الداقوقي، أكراد تركيا، دمشق: دار المدى، ٢٠٠٣، ص٢٩٧، وللتفصيل ينظر: وصال نجيب عارف، حزب العمال الكردستاني، دراسات إستراتيجية، العدد (٣٣)، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٢.

(٢٥) محمد الطاهر محمد، القضية الكردية وحق تقرير المصير، القاهرة، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٨، ص١٤١.

والتي تعرف بعملية (Apo operation) نسبة إلى لقب (أبو) الذي يشتهر به أوجلان بين الكرد، وقدم للمحاكمة بجلسة ٢٩ حزيران ١٩٩٩، إذ صدر الحكم بإعدامه، ثم استبدل بالسجن مدى الحياة[٢٦].

وفي أولى جلسات المحاكمة ألقى (عبد الله أوجلان) بياناً أبدى الجناح العسكري للحزب عن عزمه إطاعة أوامر أوجلان وإلقاء السلاح ووقف القتال والبدء بسحب قواته خارج حدود تركيا، وابتداءاً من ١ أيلول ١٩٩٩، تم اعتماد العمل السياسي من أجل حل المسألة الكردية ليس في تركيا فحسب، وإنما في جميع دول المنطقة، وفي عام ٢٠٠٢، بادر الحزب إلى تغيير اسمه، فأصبح مؤتمر الحرية والديمقراطية (كاديك)[٢٧].

ومع أن تركيا اتخذت عدة خطوات على طريق الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلا أن مبادرة حزب العمال الكردستاني التركي تستوجب النظر إلى المسألة الكردية برؤية حضارية يكون لها دلالة تتفق ومقومات الإصلاح دستورياً بالهوية السياسية والثقافية للكرد ومنحهم حق المواطنة بوصفهم أمة لها تاريخ وقومية لها جذور.

المحور الثالث: حكومة حزب العدالة والتنمية والكرد:

سعى حزب العدالة والتنمية* بعد استلامه مقاليد السلطة في تركيا عام ٢٠٠٢، إلى تحديث النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي من خلال تعزيز القيم الديمقراطية ودولة القانون، والعمل على حل المشكلات المتراكمة طوال العقود الماضية، ومن أبرزها المشكلة الكردية، إذ أن الحزب في برنامجه الانتخابي، وتلبية لمتطلبات الانضمام إلى الاتحاد الأوربي أكدَّ على ضرورة تحسين مستوى حياة الفرد، وتوسيع سقف الحريات العامة لهم، فضلاً عن السماح لهم بالتعلم بلغة الأم، وتخصيص نصف ساعة من البث التلفزيوني باللغة الكردية، والعمل على إيجاد الحلول السلمية للمشكلة الكردية بدلاً من الحلول العسكرية والأمنية[٢٨].

إلا أن عدم تطبيق حكومة حزب العدالة والتنمية للوعود التي أطلقها منذ حملته الانتخابية واستمرار العمليات العسكرية دفع حزب العمال الكردستاني إلى استئناف عملياته العسكرية في ١ حزيران ٢٠٠٤، بعد هدنة استمرت خمسة أعوام من الهدوء، وكان الحزب قد أعلنها عام ١٩٩٩ من طرف واحد بعد اعتقال زعيمه عبد الله أوجلان[٢٩].

وفي ضوء ذلك أعلن عن إنشاء دائرة الحرب الخاصة ضد الإرهاب عام ٢٠٠٤، بعد إعلان حزب العمال الكردستاني إعادة نشاطاته المسلحة، إذ ترأس عبد الله غول وزير الخارجية آنذاك تلك الدائرة، وكان اختصاصها

---

(٢٦) حسين مصطفى أحمد، المسألة الكردية والسياسة الدولية، دراسة في أسباب ومداخل التأثير، مجلة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد (٤)، جامعة الانبار: كلية القانون والعلوم السياسية، ٢٠١١، ص٣١٦.

(٢٧) محمد الطاهر محمد، المصدر السابق، ص١٤٦.

* حزب العدالة والتنمية اسس في ١٤ أب ٢٠٠١ بزعامة رجب طيب أردوغان رئيس بلدية اسطنبول السابق ورئيس الوزراء التركي (٢٠٠٣-٢٠١٤) ورئيس الجمهورية التركية حالياً، وكان من القيادات الرئيسة في حزب الرفاه المحظور، واستطاع أن يستقطب كوادر التيار الإسلامي بعد حل كل من حزبي الرفاه والفضيلة بقيادة نجم الدين اربكان، وفاز الحزب في الانتخابات النيابية في عام ٢٠٠٢، إذ حصل على نحو ٣٤% من أصوات الناخبين، وعلى ثلثي المقاعد البرلمانية، مما مكنه حكم تركيا منفردة خارج نطاق الحكومات الائتلافية، كما فاز في انتخابات ٢٠٠٧، وحقق فوزاً ساحقاً بحصوله على ٤٧% من أصوات الناخبين، كما فاز بولاية ثالثة في عام ٢٠١١، لحصوله على قرابة ٥٠.٥٦% من أصوات الناخبين، وفي عهد حكومة حزب العدالة والتنمية أصبح الاقتصاد التركي سادس أكبر اقتصاد في أوربا، وانخفضت ديون تركيا لصندوق النقد الدولي إلى ١.٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٩، ومع بداية عام ٢٠١٣ تم تسديد ديون صندوق النقد الدولي كافة، للمزيد من التفصيل ينظر: جليل عمر علي، السياسة الخارجية التركية حيال الشرق الأوسط، ١٩٩١ – ٢٠٠٦، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، ٢٠١١ن ص٦٦-٦٧، وقارن: راغب السرحاني، قصة أردوغان، الطبعة الرابعة، القاهرة: دار الكتب المصرية، ٢٠١٢، ص١١١-١٧٣.

(٢٨) سناء عبد العزيز الطائي، موقف حزب العدالة والتنمية من القضية الكردية، تحليلات إستراتيجية، العدد (٤٥)، جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية، ٢٠١٢، ص٤.

(٢٩) بيل بارك، سياسات تركيا تجاه شمال العراق – المشكلات والآفاق المستقبلية، دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٥، ص٧٦.

الإشراف على العناصر الاستخباراتية العاملة في المناطق الكردية، ووضع الخطط لضرب مسلحي حزب العمال الكردستاني، وتنفيذ سلسلة من الاغتيالات بحق قادته وكوادره المتقدمين، فقد شكلت تلك الدائرة فرقة اغتيالات خاصة، عملت على تجنيد مجموعة من النساء والرجال الكرد من العوائل المعروفة بقربها من حزب العمال الكردستاني والعمل بأساليب مختلفة، وتم إرسال هؤلاء إلى جبال قنديل لتنفيذ المهمات الموكلة إليهم، وأمثلتها تسميم مياه الينابيع ودس السم في طعام المقاتلين، فضلاً عن اغتيال القادة الميدانيين في حزب العمال الكردستاني، إذ تمكنت العناصر المدسوسين من اغتيال رمضان توبتاش، وهو أحد القادة الميدانيين في جبال قنديل في شمالي العراق في ١ أب ٢٠٠٦[٣٠].

دفع تزايد المتعاطفين والمؤيدين لحزب العمال الكردستاني، برئيس الوزراء التركي السابق رجب طيب أردوغان إلى محاولة امتصاص الغضب المتزايد في أوساط الكرد ضد الدولة التركية، وقد اعترف في الخطاب الذي ألقاه في ٢٣ تموز ٢٠٠٦، أثناء زيارته مدينة ديار بكر بقوله: أن الدولة التركية منذ قيامها عام ١٩٢٣ ارتكبت أخطاء تجاه الكرد، وقد آن الأوان إلى تصحيحها في إطار مفهوم جديد للقومية يستند إلى أن تركيا دولة متعددة الأعراق والأديان[٣١].

كما وعد أردوغان بأنه سيعمل على استثمار (١٢) مليار دولار خلال السنوات الخمس القادمة في المناطق الكردية وتشجيع الشركات الاستثمارية الكبيرة بالقدوم إلى المنطقة والعمل على تخصيص ٣.٨ مليون فرصة عمل في تلك المناطق[٣٢].

اتسمت تحركات حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا بزعامة رجب طيب بخطوات إيجابية عديدة في سبيل حل المشكلة الكردية، ولعل أبرز تلك الخطوات هي:-

١- أعلن رجب طيب أردوغان في تموز ٢٠٠٩، على أن حكومته تعمل على اتخاذ خطوات من أجل حل المسألة الكردية.

٢- أعلن رجب طيب أردوغان في كلمة له أثناء اجتماع لحزبه في ٤ أب ٢٠٠٩، أنه مستعد لحل جذري للمشكلة الكردية وحث أحزاب المعارضة على دعم جهود الحكومة في هذا المجال، فضلاً عن طلبه من ممثلي حزب السلام الديمقراطي المؤيد لحزب العمال الكردستاني بالامتناع عن إطلاق تصريحات استفزازية في أثناء حل المشكلة الكردية، كما صرح موجهاً كلامه إلى حزب السلام الديمقراطي بقوله على تركيا مواجهة هذه المشكلة وحلها من خلال الديمقراطية، مضيفاً حان الوقت لحل جذري لهذهِ المشكلة، وسنتخذ خطوات مهما كان الثمن، كما أعلن رجب طيب أردوغان أن هناك فرقاً بين حزب السلام الديمقراطي وحزب العمال الكردستاني، وأضافَ أنه سيلتقي رسمياً بممثلي حزب المجتمع الديمقراطي للتباحث معهم لحل المشكلة الكردية.

٣- عقد رجب طيب أردوغان اجتماعاً في مقر المجلس الوطني الكبير في ٥ أب ٢٠٠٩ مع نواب حزب السلام الديمقراطي لمناقشة مبادرة الحكومة التركية بحل المشكلة الكردية.

---

(٣٠) طارق الحمود، تركيا: حزب العدالة والتنمية وفرص حل القضية الكردية، الحوار المتمدن، العدد (٢٧٥٣)، في ٢٠٠٩/٨/٢٩، شبكة المعلومات الدولية على الرابط الآتي: .http//www.athewar.org/depat

(٣١) شريف سعد الدين تغيان، الشيخ رجب طيب أردوغان – مؤذن اسطنبول التركي ومحطم الصنم الأتاتوري، القاهرة: دار الكاتب العربي، ٢٠١١، ص٦١.

(٣٢) عقيل سعيد محفوض، تركيا والأكراد –كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢، ص٨٢.

٤- عقد رجب طيب أردوغان لقاء مع رئيس الوزراء الروسي آنذاك فلاديمير بوتين ورئيس الوزراء الايطالي بيرلسكوني في ٦ أب ٢٠٠٩، لمناقشة مبادرة تركيا بحل المشكلة الكردية، في الوقت نفسه عقدت السفارة الأمريكية في أنقرة لقاء مع نواب حزب السلام الديمقراطي لمناقشة المبادرة التركية.

٥- عقد رجب طيب أردوغان اجتماعاً مع الوزراء وأعضاء من مجلس الأمن القومي التركي في ٧ أب ٢٠٠٩، لمناقشة مبادرته بحل المشكلة الكردية.

٦- عقد المجلس الوطني الكبير اجتماعاً لمناقشة إعلان الحكومة عن خطة شاملة لتنهي الصراع المسلح بين الدولة التركية وحزب العمال الكردستاني في ١٢ تشرين الثاني ٢٠٠٩، فضلاً عن إجراء تغييرات جوهرية في التعامل مع الحقوق الثقافية للكرد، كما تم تعيين نائب رئيس الوزراء بولنت ارنيتش مسؤولاً عن الملف الكردي ومتابعته[٣٣].

وقد أيد حزب العمال الكردستاني على لسان زعيمه عبد الله أوجلان مبادرة الحكومة التركية لحل المسألة الكردية حلاً سلمياً، وقد أعلن وقف إطلاق النار بانتظار ما ستسفر عنه نتائج انتخابات ٢٠١١، إلا أنه بعد إجراء الانتخابات، أعلن أن الحكومة التركية لا تقوم بما يجب عليها تجاه الكرد، مؤكداً بقوله أنه لا يمكن الاستمرار في وقف إطلاق النار بدون أن توفر الحكومة التركية الظروف المناسبة لتحركه، ونقل عنه محاموه خلال لقائهم به في يوم الانتخابات من عام ٢٠١١، بقوله: بدون أن أكون حراً طليقاً في تحركاتي لن أتدخل في عملية السلام، ولن اشترك فيها أبداً، فلم يعد صائباً أن استمر في العمل كالسابق، وقد طالب أوجلان الكرد النزول للشارع في المدن الكردية للمطالبة بحقوقهم وحرياتهم[٣٤].

وفي إطار المواقف المتناقضة لحكومة حزب العدالة والتنمية ومؤسسها رجب طيب أردوغان الذي اعترف بوجود مشكلة كردية عام ٢٠٠٥، عاد ليتنكر ذلك في انتخابات تموز ٢٠١١ بقوله: ليس في تركيا مشكلة كردية، بل مشكلة مواطنين من أصل كردي[٣٥].

من الواضح أنه لا ثقة بين الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني، فالحكومة ترى في الحزب تنظيماً إرهابياً يهدف إلى تقسيم تركيا وإقامة دولة كردية في المنطقة، وأن هذه السياسة لم تؤدِ إلى نتائج مرضية، فقد تفاقمت المشكلة الكردية في تركيا أكثر فأكثر، ووسعت المشكلة دائرة الانقسام بين الأحزاب التركية والجيش، وألقت بظلالها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وباتت الحرب ضد حزب العمال الكردستاني تكلف الخزينة التركية سنوياً (١٠) مليارات دولار[٣٦].

وفي كل الأحوال، فإن حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا قد اتبع سياسة بديلة منذ تسلمه مقاليد السلطة في عام ٢٠٠٢ ولحد الآن، فتارة يقوم بتقديم المبادرات والحلول السلمية للمسألة الكردية، وتارة أخرى يقوم في شن عمليات عسكرية ضد معاقل حزب العمال الكردستاني، وهذهِ السياسة تعود إلى أسباب عدة، وهي:-

---

(٣٣) المصدر السابق، ص٦٥.

(٣٤) أحمد عبد الحافظ فواز، الفائز الأكبر: التحدي الكردي للهياكل الإقليمية بعد الربيع العربي، ملحق تحولات إستراتيجية على خريطة السياسة الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٩٠)، القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠١٣، ص٣٣.

(٣٥) محمد نور الدين، أردوغان يجهض عملية إمبريالية، صحيفة السفير اللبنانية، العدد (١٢٣٨٨)، في ٢٣ كانون الثاني، ٢٠١١.

(٣٦) سعد المشهداني، قضية كركوك في سياسة تركيا الخارجية تجاه العراق، مجلة شؤون عراقية، العددان (٤/٣)، عمان: المركز العراقي للدراسات الإستراتيجية، ٢٠١١- ٢٠١٢، ص١٤٦.

١- رغبة أردوغان في تتويج انجازاته السياسية والاقتصادية باعتلاء الرئاسة في تركيا، وتقديم نفسه على أنه أتاتورك القرن الحادي والعشرين ومؤسس الجمهورية الثانية في تركيا[٣٧]، وهو المعنى الذي عبر عنه بصيغة أخرى رجب طيب أردوغان بقوله أن تركيا أصبحت كطائرة على مدرج الإقلاع، ولن يقف أمامها شيء، أي بعبارة أدق أن تركيا تشهد انطلاقة جديدة لا تستطيع المؤسسة العسكرية إيقافها[٣٨].

٢- لتحقيق مكاسب انتخابية، فأردوغان وخلال حملاته الانتخابية التي أقيمت في إحدى المناطق الكردية صرح بأن على تركيا مواجهة هذهِ المشكلة وحلها من خلال الديمقراطية، مضيفاً حان الوقت لحل جذري لهذهِ المشكلة، وسنتخذ الخطوات مهما كان الثمن.

٣- لتحقيق العضوية في الاتحاد الأوربي، فأردوغان اتبع سياسة الأخذ والعطاء مع الكرد لحل هذهِ المشكلة التي في حقيقتها عاملاً معرقلاً لقبول تركيا في الاتحاد الأوربي[٣٩].

ومع كل ذلك قام رئيس الوزراء التركي السابق رجب طيب أردوغان بإجراء حزمة من الإصلاحات في ٣٠ أيلول ٢٠١٣، وكالآتي[٤٠]:-

١- حزمة الانتخابات. ٢- حرية اللغة. ٣- حرية التدين واللباس. ٤- حرية الأقليات.

وقد كانت ردود الفعل على هذهِ الإصلاحات من الأحزاب المعارضة والشارع التركي بالرفض، وقد رأى حزب السلام الكردي أن الحزمة لم تشمل استخدام اللغة الكردية في القطاع العام، ولم تعدل بعض قانون العقوبات لتخفيض الأحكام على المعتقلين ولم تفتح الباب أمام إقامة حكم ذاتي، كما رفض حزب العمال الكردستاني حزمة الإصلاحات بوصفها خيبة أمل كبيرة للشعب الكردي[٤١].

عموماً يبقى الإجماع قائماً على أن المسألة الكردية في تركيا، تعد التحدي الأكبر لحزب العدالة والتنمية، لأنه لم تحل، وأن النظام يرفض الاستجابة للمطاليب الكردية، وستظل هذهِ المشكلة تسبب المزيد من التدهور في علاقات تركيا مع دول الجوار الجغرافي، مما يمنعها من القيام بدور إقليمي سواء تجاه الشرق الأوسط أو أسيا الوسطى وحتى أوربا.

المحور الرابع: تركيا والمتغيرات الداخلية والخارجية:

لعلَ من نافلة القول أن إعلان ولادة حزب العدالة والتنمية في ١٤ أب ٢٠٠١ شكل منعطفاً في داخل تركيا وخارجها، لاسيما مع توليه السلطة في عام ٢٠٠٢، وأسهمت عدة عوامل في نجاح الحزب واستمراره حتى الوقت الحالي منها إفلاس النخبة السياسية العلمانية، وافتقادها النهج السياسي الواضح، فضلاً عن تجنب أردوغان مواجهة التطرف العلماني بتطرف إسلامي، الأمر الذي منح تجربته فرصة أفضل فرص حياة مقارنة بتجربة نجم الدين اربكان الذي سبقه بطرح مشروع إسلامي لقيادة تركيا، لكن مصيرهِ كان الفشل[٤٢].

---

(٣٧) هوشنك أوسي، تركيا وأكرادها بين الهدنة والحل، دبي: مركز الخليج للدراسات السياسية، ٢٠١٣.

(٣٨) وصال نجيب عارف، في ضوء نجاح حزب العدالة والتنمية التركي – هل يكون شاهد على العصر، مجلة شؤون عراقية، العددان (٣/٤)، عمان: المركز العراقي للدراسات الإستراتيجية، ٢٠١١-٢٠١٢، ص١٤٢.

(٣٩) حسن بسلي وعمر اوزباي، رجب طيب أردوغان – قصة الزعيم، ترجمة: طارق عبد الجليل، بيروت: الدار العربية للعلوم (ناشرون)، ٢٠١١، ص١١.

(٤٠) قاسم حسين الربيعي، تقدير إستراتيجي – الاحتجاجات الداخلية التركية وتأثيراتها الداخلية والخارجية، مجلة أبحاث إستراتيجية، العدد (٦)، بغداد: مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، ٢٠١٣، ص٢٨٧.

(٤١) المصدر نفسه، ص٢٨٨.

(٤٢) وصال نجيب عارف، في ضوء نجاح حزب العدالة والتنمية التركي – هل يكون شاهد على العصر، المصدر السابق، ص١٣٧-١٣٨.

وفي الوقت نفسه، أسهمت سياسة حزب العدالة والتنمية الخارجية في تحويل تركيا إلى دولة محورية في الساحتين الإقليمية والدولية، وذلك بإتباع مبدأ ((تعدد البعد))، أي تنتمي تركيا إلى عوالم متعددة من البلقان إلى القوقاز وأسيا الوسطى والشرق الأوسط، فضلاً عن طموحاتها الانضمام إلى الاتحاد الأوربي[٤٣].

وعلى الرغم من النجاحات التي حققتها السياسة التركية في عهد حزب العدالة والتنمية على المستويين الداخلي والخارجي التي أصبحَ يتحدث عنها الكثير من الباحثين، بل أصبح الحديث عن (نموذج تركي)، إلا أن هذا لا يعني أنه لم تكن هناك متغيرات داخلية وخارجية كانت لها تأثيراتها في سياسة حكومة العدالة والتنمية على مستويي الداخل والخارج، وفيما يلي شرح مختصر لذلك:-

١- الصراع مع حزب العمال الكردستاني:

تبدو المشكلة مع حزب العمال الكردستاني اليوم هي الأخطر جراء الدماء التي يتسببها هذا الصراع، والتي تسببت بخسائر بشرية نحو (٤٥) ألف ضحية على وفق مصادر حكومية تركية[٤٤]، أما بحكم هجمات الحزب، أو الرد التركي عبر الغارات والتلويح بتوغل بري في شمالي العراق، وانتهت المفاوضات بإعلان أوجلان ترك السلاح من حزب العمال الكردستاني بعد مفاوضات طويلة، كما أن وجودهم في العراق عبر معسكرات ستكون مشكلة أخرى أمام العلاقات بين البلدين.

٢- النمو الاقتصادي:

لم يترافق النمو الاقتصادي الحاصل في تركيا مع عدالة اجتماعية وجغرافية، إذ أدى إلى ارتفاع معدل الفقر والطبقية، وهو ما لم يرضِ الشعب التركي، فمثلاً يعاني الكرد في تركيا من التهميش والإقصاء في جميع نواحي الحياة، كذلك التمييز في الوظائف، ولاسيما الوظائف العليا...الخ[٤٥].

٣- حرية التعبير والصحافة:

تسجل التقارير والمعلومات عن تراجع حرية الصحافة والتعبير في مرحلة حكومة حزب العدالة والتنمية، إذ أشار تقرير منظمة (مراسلون بلا حدود) حول حرية الصحافة الصادر عام ٢٠١٣، أن تركيا أصبحت حالياً أكبر سجن عالمي للصحفيين بعد تراجعها (٦) مراكز من (١٥٤) إلى (١٤٨)، وقد أعربت المفوضية الأوربية عن قلقها حيال الإجراءات التي تم اتخاذها بحق بعض الصحفيين مثل الإقالات والعقوبات الجنائية[٤٦].

٤- أحداث تقسيم (غازي بارك):

وهي الاحتجاجات التي بدأت تنديداً بخطة إزالة منتزه غازي في إطار خطة لتطويره، ويعد المنتزه من المساحات الخضراء القليلة في وسط اسطنبول، وتضمنت الخطة تجهيز ممرات مشاة في ميدان تقسيم، وإعادة بناء ثكنة تقسيم عسكرية التي تعود إلى العهد العثماني والتي هدمت في ١٩٤٠، وكان من المقرر أن يشمل الطابق الأرضي من الثكنة العسكرية مركزاً تجارياً، والطابق العلوي يضم شققاً فاخرة، إلا أن رئيس الوزراء التركي السابق رجب طيب أردوغان قال

---

(٤٣) المصدر نفسه، ص١٣٨.

(٤٤) وكالة الصحافة الفرنسية ١٨ آذار ٢٠١٣.

(٤٥) قاسم حسين الربيعي، المصدر السابق، ص٢٨٠.

(٤٦) المصدر نفسه، ص٢٨١-٢٨٢.

في أثناء الاحتجاجات قد يضم مركزاً تجارياً أو متحفاً، وأنه لم يتخذ بعد حول ذلك، وأعلنت بلدية اسطنبول لاحقاً عن استبعادهِ من تحويل المنتزه إلى مركز تجاري أو فندق، إلا أنه أكد على بناء الثكنة العثمانية وذكر بأن ذلك كان وعداً انتخابياً، وكانت هذهِ الاحتجاجات تعد الأقوى ضد حكومة أردوغان من المعارضة التركية المتمثلة بحزب الشعب الجمهوري والأحزاب اليسارية، واستخدمت الحكومة التركية القوة المفرطة، وقد تم توقيف نحو (٥٠٠٠) من المتظاهرين، وأصيب (٨٠٠٠) شخص، وقتل (٦) من المتظاهرين، ووصف الحكومة المتظاهرين باللصوص والعملاء والمخربين، وكان هناك رفضاً وإدانات دولية ضد تركيا، ولاسيما من الحليف الكبير الولايات المتحدة الأمريكية[٤٧]، وهذا ما يؤثر في موقع وصورة تركيا في الساحتين الإقليمية والدولية.

٥- تأزم العلاقة بين الحكومة التركية والمؤسسة العسكرية:

يعد الجيش التركي الحارس على مبادئ الدولة التركية منذ قيامها عام ١٩٢٣، وهو المعروف عددياً وتنظيمياً بأنه ثاني أكبر جيش في حلف شمال الأطلسي (الناتو) بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وقد عانى من الاستقالات في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية، أما بحجة الأوضاع المعاشية للضباط أو سجن المئات من الضباط في قضايا التخطيط لانقلاب عسكري، أو احتجاجاً على سياسات حكومة رجب طيب أردوغان في الشرق الأوسط، وكذلك محاكمة الكثير من الضباط بتهمة التجسس والتخطيط لانقلاب، وكان آخرها في شهر أب ٢٠١٣، إذ حكم بالسجن المؤبد على رئيس أركان الجيش التركي (أيلر باشبوغ) بتهمة محاولة قلب النظام الدستوري بالقوة، والحكم بالسجن المؤبد على القائد السابق لقوات الدرك (شينير اروبغور) والقائد السابق للفرقة الأولى في الجيش (هورسيت طولون) وتم الحكم على قائدي القوات البحرية والجوية بالتهمة نفسها[٤٨].

٦- منظومة الدرع الصاروخية:

تعد تركيا واحدة من خمسة دول أوربية أيدت موافقتها على استضافة مراكز تابعة للمنظومة الصاروخية التي جرى تصميمها في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ رحبت كل من التشيك وبولندا ورومانيا وأسبانيا بإقامة أجزاء من تلك المنظومة على أراضيها[٤٩]، وبالفعل تم نصب الرادار، وإعلان تركيا عن بدء تشغيله في ١٦ شباط ٢٠١٢.

وتجدر الإشارة أن منظومة الدرع الصاروخية تمر بأربعة مراحل هي[٥٠]:-

- **المرحلة الأولى:** وتكتمل في العام ٢٠١١، بتحسينات لمواجهة الصواريخ القصيرة المدى مثل الصاروخ الإيراني شهاب ٣، وقد خصص الكونغرس الأمريكي ميزانية نحو (٩.٩) مليار دولار لها في العام ٢٠١٢.
- **المرحلة الثانية:** تستمر حتى العام ٢٠١٥، وتهدف إلى توفير الحماية في مناطق الجنوب الأوربي، اعتماداً على الدفاعات في كل من رومانيا وبولندا والتشيك.
- **المرحلة الثالثة:** وهي مخطط لها أن تتحقق في العام ٢٠١٨، وتوفر الحماية لمناطق أوربا كافة، بما فيها أقصى شمال القارة وغربها.

---

(٤٧) المصدر نفسه، ص٢٨٦.

(٤٨) المصدر السابق، ٢٨٠-٢٨١.

(٤٩) ياسر عبد الحسين، السياسة الخارجية التركية في عهد أحمد داود اوغلو، مجلة أبحاث إستراتيجية، العدد (٥)، بغداد: مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، ٢٠١٣، ص٣٤.

(٥٠) عبد الله حمودة، خطط التوازن الدفاعي الصاروخي بين واشنطن وموسكو، مجلة آفاق المستقبل، العدد (٦)، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠١٠، ص٦١.

- **المرحلة الرابعة:** وتكتمل في العام ٢٠٢٠، وتتضمن تحصينات ضد الصواريخ البالستية البعيدة المدى المحتمل إطلاقها من منطقة الشرق الأوسط.

وتشير بعض المصادر الى أن الهدف من نصب منظومة الدرع الصاروخية في تركيا هو حماية إسرائيل من أي هجوم مضاد في حال مهاجمتها للمنشآت النووية الإيرانية، وقد ولد ذلك رفضاً من الشارع التركي، فخرجت تظاهرات عديدة ضد نصب منظومة الدرع الصاروخية في المدن التركية.

٧- سياسة تركيا المزدوجة تجاه الحراك العربي السياسي:

تباين الموقف التركي من الحراك السياسي العربي، وكان لتركيا سياسة مركبة (لكل بلد حالة مستقلة عن الآخر)، ولكن الثابت أن تركيا كانت تطرح لنفسها دوراً محورياً في المنطقة بهدف التدخل في الشؤون الداخلية العربية من منطلق أن استقرارها يهم تركيا، ولاسيما تدخل تركيا في سورية ودعمها للمعارضة السورية من خلال إقامة المؤتمرات في تركيا أو من خلال الدعم المادي، وهذهِ السياسة ولدت رفضاً من الداخل التركي[٥١]، ويعد الملف الكردي في سورية من أهم الملفات التي ربما تؤثر في مسار عملية السلام في تركيا مع حزب العمال الكردستاني، إذ كان من المتوقع أن يرسخ الحزب لمبادرة أوجلان والكف عن عملياته العسكرية مع نظام الأسد، لكن إعلان حزب الاتحاد الديمقراطي السوري عن الإدارة الذاتية والمدعوم من حزب العمال الكردستاني أكد المخاوف السابقة من إمكان سيطرة المتشددين من حزب العمال الكردستاني على صنع القرار، لاسيما شخصية مثل جميل بايك المقرب من إيران، وإبعاد مراد كريلات الملتزم بأوامر أوجلان وتعليماته من قيادة الحزب في المرحلة الحالية.

٨- العلاقة بين تركيا وإقليم كردستان العراق وانعكاساتها على حكومة المركز:

إن تطور العلاقة بين تركيا وإقليم كردستان العراق جاء نتيجة قراءة الطرفين للسياسة العراقية، فتركيا ترغب في استمرار العلاقة، ولكن هذه العلاقة تدهورت لأسباب عدة منها التناقض بين موقفي العراق وتركيا من الأحداث في سورية، ولاسيما بعد اتهام العراق بدعمه للنظام السوري لنقل المساعدات من إيران إلى سورية، وتدهور الوضع في المناطق الغربية في العراق، وقضية نائب رئيس جمهورية العراق السابق طارق الهاشمي المحكوم بالإعدام والمقيم في تركيا، فضلاً عن زيارة وزير الخارجية التركي السابق أحمد داود أوغلو، وهو الآن رئيس الوزراء التركي مدينة كركوك من دون أذن مسبق من السلطات الاتحادية العراقية[٥٢].

كما لا يبدو أن مد خط أنابيب لتصدير النفط من كردستان بصورة مستقلة عن حكومة بغداد هو خيار واقعي، إذ تقتضي المصالح التركية الإستراتيجية التعامل مع العراق كوحدة أساسية واحدة، وأن بنت علاقات اقتصادية مع إقليم كردستان العراق، كما أن تركيا مهتمة بنفط العراق، على الرغم من الشكوك التركية في إمكانات العراق في تحقيق هذا التعاون.

ويمكن تلخيص الرؤية التركية في العلاقة بين كل من العراق وإقليم كردستان وتركيا في قول أحمد داود أوغلو بأنه نزاع مؤقت، واتفاقية الطاقة هي دائمة، موضحاً يجب حل الخلافات بين العراق وإقليم كردستان، ولكن لا يستطيعون أن يقفوا متفرجين من دون الاستفادة من مصادر الطاقة العراقية، إذ أن اتفاقيات الطاقة بين تركيا وإقليم كردستان العراق هي إستراتيجية، ولا يمكن التراجع عنها.

---

(٥١) قاسم حسين الربيعي، المصدر السابق، ص٢٨٣-٢٨٤.

(٥٢) عبد الحكيم خسرو جوزل، قضايا الطاقة والسياسة على محور أنقرة – أربيل – بغداد، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٤.

ويبدو المشهد أكثر تعقيداً في الجانب الكردي، إذ يجري تصوير العلاقة بين تركيا والإقليم في إطار سياسة المحاور الإقليمية، ولاسيما محوري إيران – تركيا، وتعميقها للانقسامات الداخلية بين الأحزاب الكردستانية وتأثيرها في العلاقة بين الإقليم والمركز، ويصف بعضهم العلاقة بأنه تحالف هش بين رئيس الإقليم مسعود بارزاني مع تركيا، بينما يدفع جلال الطالباني في المحور الإيراني، وعلى الرغم من المكاسب الإقليمية الناجمة عن العلاقات مع تركيا، فأن الأحزاب الكردستانية خارج تأثير الحزب الديمقراطي الكردستاني مقتنعةً بأن تركيا تستخدم الإقليم للتأثير في الحكومة الاتحادية، ويفتقدون الحزب بربط الكرد برئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، ومع ازدياد الشكوك بإمكانية دعم إقليم كردستان العراق عسكرياً من تركيا في أي مواجهة مع حكومة المركز، لما تعانيه تركيا من مشكلة كردية داخلية، وقدرة إيران على التأثير في الأوضاع الداخلية في إقليم كردستان وعملية السلام في تركيا، إذا استمرت الحكومة التركية في دعم المعارضة السورية في مواجهة نظام الأسد[٥٣].

إن هذهِ التصورات والمخاوف لا تنفي وجود سعي إقليم كردستان لتوسيع التعاون مع تركيا، إذ أن العلاقة بينهما ازدادت كجزء من سياسة أنقرة للضغط على حكومة العراق في ظل وجود رغبة تركية في الحفاظ على أمن الطاقة والحصول على دعم الإقليم في سياسته مع حزب العمال الكردستاني، ففي حال وجود القوات الأمريكية في العراق، كان الشعور الكردي السائد هو وجود ضمانات لمكاسب إقليم كردستان السياسية والاقتصادية، ولكن مع الانسحاب نهاية عام ٢٠١١، وازدياد فرص المواجهة والصراع مع الحكومة الاتحادية أصبحت استقلالية الإقليم في القرارات موضع تساؤل، لذا أجبر الكرد على التوجه إلى تركيا، وأحياناً إلى إيران في لعبة يرى بعضهم أن نتائجها غير معلومة[٥٤].

تبقى فرضية تأكيد سيادة إقليم كردستان على الشؤون الداخلية وممارسة مكاسب الإقليم في الدستور العراقي الدائم هي الأكثر قبولاً، ومن ثم لابد على الحكومة الاتحادية في حل الملفات العالقة مع إقليم كردستان ومهما يكن من أمر، فأن الاعتقاد السائد لدى الدول المجاورة هو أن إقليم كردستان يسعى للانفصال، وهذا بحد ذاته يهدد وجودهِ أصلاً في ظل غياب الحماية القانونية الدولية، مما يجعل الإقليم يواجه خطر إعادة دمجه قسراً في العراق، لذا أن إقليم كردستان يتبع إستراتيجية تهدف لتأكيد سيادته المكتسبة، وذلك في مسعاه لتبرير وضعه شبه المستقل، وهذا يعتمد على سيادته الداخلية وقدرته على العمل باستقلالية حتى من دون اعتراف دولي[٥٥].

٩– أرمينيا:

وهي أحد الدول المجاورة لتركيا التي ترى أن تاريخها كتبته تركيا بالدم، فالدولة العثمانية ارتكبت جرائم على وفق الاتهامات بإبادة جماعية بحق الأرمن، ووصل العدد ١.٥ مليون شخص، وتركيا ترفض الاعتراف بذلك[٥٦].

١٠– اليونان وقبرص:

وهي مشكلة مستعصية على الحل طالما بقيت الجزيرة القبرصية مقسمة بين قبارصة يونانيين وقبارصة أتراك منذ عام ١٩٧٤، والمحادثات التي ترعاها الأمم المتحدة متعثرة.

([53]) **Denise Natali, combling with Kurdistan and checking Baghdad 12–12–2012.**

([54]) **Wladmir wilgen "Breaking from Baghdad Autonomy Vs Malik's manipulation world Affairs journal (November – December 2012).**

([55]) **Yaniv Voller "Kurdish oil politics in Iraq: contested sovereignty and unilateralism "middle East policy journal vol. XX,no. sprine 2013.**

([٥٦]) للمزيد من التفصيل ينظر: هورك طاهر توفيق، الكرد والمسألة الأرمينية ١٨٧٧–١٩٢٠، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صلاح الدين: كلية التربية، ٢٠١٢.

١١- إيران وروسيا:

على الرغم من العلاقات التي شهدت تحسناً باتجاه البلدين سعت تركيا إلى تحسين علاقتها باتجاه الشرق لتظهر أمام أوربا أنها دولة محورية لا غنى عنه باتجاه الشرق، ولكن موافقة تركيا في هذا التوقيت على نشر منظومة الدرع الصاروخية على أراضيها، قد أثار كلاً من روسيا وإيران، وستكون له تبعات على المدى المنظور، فقد تؤدي سياسة تركيا الخارجية على الرغم من استقلالها إلى دعم سياسة الولايات المتحدة الخارجية، فللبلدين الأهداف الإستراتيجية نفسها[٥٧]، وقد أدلى أحمد داود أوغلو بتصريح في طريق عودته من زيارة إلى إيران بتصريح أن ما يجري في عدد من الدول هو ربيع إقليمي أو ربما إسلامي وليس ربيعاً عربياً، بل ما يجري في المنطقة يضع أسس المائة عام المقبلة[٥٨].

ولكن تبقى المسألة الكردية من أهم محاولات التعاون والتنافس في العلاقات التركية – الإيرانية، والتعاون بين البلدين في محاربة حزب العمال الكردستاني شهد صعوداً وهبوطاً كصعود العلاقات الثنائية وهبوطها.

١٢- إسرائيل:

كانت العلاقة بين تركيا وإسرائيل تثير الغضب قبل أن تصل إلى درجة الحرب الباردة بين الطرفين عقب ارتكاب إسرائيل مجزرة أسطول الحرية بقتل (٩) أتراك كانوا على متن السفينة (مرمرة) وعندها غضبت تركيا، على الرغم من أن البعض يرى أن العلاقة خارج النطاق الإعلامي عادت في أحسن صورها[٥٩].

١٣- الاتحاد الأوربي:

طلبت تركيا أكثر من مرة من الاتحاد الأوربي بعدم تأخير انضمامها إلى الاتحاد الأوربي، وقال أردوغان بصراحة في أثناء لقائه نظيره التشيكي بيتر نيكاس في براغ، لم تضموا تركيا إلى أوربا، ولكن يعيش في أوربا (٥) ملايين تركي، فتركيا انضمت إلى الاتحاد الأوربي بشعبها، لهذا نقول لا تؤخروا انضمامنا، ولننهي هذهِ القضية، موضحاً أن تركيا أنجزت معظم معايير ماستريخت المتعلقة بالوحدة الاقتصادية والنقدية في الاتحاد الأوربي باستثناء ملف التضخم، على الرغم من عضوية تركيا في الاتحاد الأوربي الذي لا تزال دوله (٢٧) لم تحقق هذهِ المعايير بالشكل المطلوب[٦٠].

وفي كل الأحوال يبقى الإجماع قائماً على أن المسألة الكردية في تركيا تعد التحدي الكبير في مقدمة التحديات التي تواجهها الحكومة التركية مما جعل من هذهِ المسألة هاجساً أوربياً، إذ أصبح الأوربيون في حرج واضح من قبول دولة تنتهك حقوق الإنسان في الاتحاد الأوربي، لأن المسألة الكردية في تركيا لم تحل، وأن النظام التركي يرفض الاستجابة للمطالب الكردية، وستستمر المفاوضات في هذا المضمار ولو كانت تسير ببطئ، ولذلك ستبقى العلاقة بين تركيا ودول الاتحاد الأوربي محكومة بمسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان، لاسيما وأن دول الاتحاد الأوربي تربط الحديث بحقوق الإنسان وحرياته العامة وهويتهِ الثقافية بالمسألة الكردية.

المحور الخامس: تركيا والكرد ((رؤية مستقبلية)):

يمكن القول أن مستقبل الكرد في تركيا، ولاسيما في ظل المتغيرات الداخلية والخارجية يشوبه الغموض، بسبب عدم التكهن بما ستؤول إليه الأوضاع في السنوات القادمة، وعليه يمكن وضع أنموذجين من الاحتمالات المستقبلية، وكالآتي:-

---

(57) **Stephen Kinzer. Reset: Iran. Turkey and America, St. martines grifhn. New York. 2011. P 202.**

(٥٨) **عقيل سعيد محفوض، السياسة الخارجية التركية – الاستمرارية والتغيير، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢، ص٣٣٨.**

(59) **Mahir Kaynak, Savasin Esigin deki ortadogutrua. Istanbul. 2010, P.133.**

(٦٠) **أحمد داود أوغلو، المصدر السابق، ص٣٦.**

الاحتمال الأول: الإقصاء والتهميش:

تنطلق فكرة هذا الاحتمال من تهميش الحكومة التركية للكرد وإلغاء حقهم بوصفهم أتراك الجبل وترى في حزب العمال الكردستاني التركي تنظيماً إرهابياً يهدف إلى تقسيم تركيا وإقامة دولة كردية في المنطقة.

فرضيات الاحتمال:-

١- الخلافات بين الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني (P.P.K) حول مصير القيادات ومن تسميتهم في تركيا المتورطين بالدم التركي.

٢- موقف الأحزاب التركية المعارضة، ولاسيما حزب الشعب الجمهوري (CHP) الذي يعد الوريث الشرعي لحزب مصطفى كمال أتاتورك وحزب الحركة القومية (MHP) المتطرف المعارض، وعليه عدم الاعتراف الدستوري والقانوني بالوجود الكردي وهوية الكرد وثقافتهم وحريتهم في التعبير بالهوية الكردية، وتشكيل تنظيماتهم.

٣- دور العامل الإقليمي في عرقلة عملية الحوار الحكومي الكردي، وعليه عدم الموافقة على إقامة الحكم الذاتي الديمقراطي كضرورة من متطلبات الاعتراف بالكرد كمجتمع، بوصف ذلك بداية لتقسيم تركيا وعدم القبول للتعليم باللغة الكردية الأم في جميع المراحل لشعب يراد له أن تباد هويته الثقافية.

٤- الخلافات بين الحكومة التركية والمؤسسة العسكرية في منح الكرد حقوقهم الكاملة، وعليه عدم تعديل قانون العقوبات لتخفيف الأحكام على المعتقلين، واعتماد الرد العسكري والأمني والعنف والمجازر الجماعية على أي مطلب كردي، وتهجير السكان قسرياً وسلمياً للقضاء على وجود الكرد وتذويبهم، وممارسة المزيد من سياسات التطويق للحركة الكردية المسلحة مع دول الجوار لعزلها وضربها[٦١].

نتائج الاحتمال:

تتمثل أبرز نتائج هذا الاحتمال بما يلي:-

١- إخفاق الحكومة التركية في تحقيق المصالحة مع الكرد، وهذا ما يضع الحكومة أمام عسير مع المؤسسة العسكرية التي تريد القضاء على حزب العمال الكردستاني وعدم إعطاء الحقوق الكاملة.

٢- ازدياد الصراع بين العلمانيين والإسلاميين، فضلاً عن الانقسام العرقي بين الأتراك والكرد.

٣- إعاقة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي[٦٢].

٤- إن مثل تطبيق هذا الاحتمال فأنه سيعطي معاني واستنتاجات سلبية على النظام الحاكم في تركيا لكل ما ذكر له من ايجابيات.

٥- إن من شأن تطبيق هذا الاحتمال يؤدي إلى التوتر والعنف بين السلطة وحزب العمال الكردستاني، وقد يعطي فرصاً لقوى خارجية للتدخل، وهذا ما لا تريده الحكومة التركية.

٦- إن تطبيق مثل هذا الاحتمال يعيق عمليات التنمية في البلاد.

٧- استشراء الفساد السياسي المتمثل في الرشوة والمحاباة وشراء أصوات الناخبين.

---

(٦١) خضر عباس عطوان، المتغير الكردي في العلاقة العراقية – التركية بعد العام ٢٠٠٣، مجلة قضايا سياسية، العددان (٢٢/٢١)، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٠، ص٦٥.

(٦٢) وحيد عبد المجيد، الدور الإقليمي لتركيا وعقبات الطريق، صحيفة الاتحاد الإماراتية، العدد (٢٣٦٥) في ٢٠٠٩/٥/١٤.

٨- ازدياد مخاطر التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية التركية، وقد تقود إلى انقلابات عسكرية للقضاء على الشرعية والديمقراطية كما حدث في دول كثيرة، إذ كان الكرد في سلك الجيش[٦٣].

٩- زيادة عناصر اللاستقرار الداخلي.

١٠- غياب التأثير في القدرة على أداء أدوار إقليمية متميزة[٦٤].

الاحتمال الثاني: التسوية:

تنطلق فكرة هذا الاحتمال من اعتراف الحكومة التركية بالكرد من أجل إرساء السلام في تركيا بغية إنهاء الصراع المسلح بين الدولة التركية وحزب العمال الكردستاني.

فرضيات الاحتمال:-

١- إطلاق حوار سياسي بين الحكومة التركية وقيادات حزب العمال الكردستاني التركي، يتضمن إعلان هدنة متبادلة بين الطرفين لوقف إطلاق النار، وتشكيل لجنة لتقصي الحقائق بشأن الجرائم الغامضة التي ارتكبت بحق الكرد في جنوب شرق تركيا، ثم يبنى على النتائج التي ستتوصل إليها اللجنة عدد من الإجراءات القانونية، بهدف دمج الكرد بصورة كاملة في بنية الدولة التركية.

٢- تضمين الدستور التركي نصاً واضحاً من الاعتراف بالهوية الكردية كأحد مكونات الجمهورية التركية، يأخذ في الاهتمام حقوق الكرد وحرياتهم.

٣- منح الكرد حكماً ذاتياً أو في الأقل توسيع صلاحيات المجالس المحلية المنتخبة من مجالس ومحافظات وبلديات، ليشعر الكرد أنه يديرون أنفسهم بأنفسهم.

٤- منح حق التدريس باللغة الكردية وفتح المدارس الكردية.

٥- إطلاق سراح جميع المعتقلين الكرد، ويبلغ عددهم نحو (١٠) الآلاف شخص، ومنهم زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان، وإلغاء التعذيب في السجون التركية.

٦- منح عناصر حزب العمال الكردستاني من الذين غادروا معسكراتهم حق العمل السياسي.

٧- إلغاء الدولة التركية نظام حراس القرى الذين معظمهم من المواطنين الكرد الذين يقاتلون إلى جانب الدولة التركية ضد عناصر حزب العمال الكردستاني.

٨- إعادة المدن والقرى الكردية بأسمائها الكردية، والسماح بعودة المهجرين الكرد إلى مناطقهم الكردية بعدما كان محظوراً.

٩- السماح بالخطبة باللغة الكردية، وافتتاح تلفزيون رسمي ناطق باللغة الكردية.

١٠- إلقاء حزب العمال الكردستاني لسلاحه على مراحل متعددة، وتسليم السلاح إلى جهات محايدة وبعدها تكون عملية استسلام المسلحين الكرد للحكومة التركية[٦٥].

---

(٦٣) مثنى أمين قادر، المصدر السابق، ص٥٦.

(٦٤) خضر عباس عطوان، المصدر السابق، ص٦٩-٧١.

(٦٥) رستم محمود، احتمال إلقاء حزب العمال الكردستاني سلاحه، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١١، ص٤.

نتائج الاحتمال:

تتمثل أبرز نتائج هذا الاحتمال بالآتي:-

١- تعزيز فرص انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي.

٢- تعزيز الاستقرار الداخلي.

٣- إن مثل قيام هذا الاحتمال تأكيد على ديمقراطية النظام السياسي، لأن في كفالة حقوق الكرد هو تجديد مستمر لشرعية النظام، وفي تشكيلها للأحزاب دعم للمؤسسات والتنظيمات الوسيطة.

٤- إن من شأن قيام هذا الاحتمال قد يسهم في إنعاش اقتصاد الدولة، والاشتراك الكامل في حياة المجتمع الأكبر.

٥- إن مثل هذا الاحتمال يجعل من الدولة التركية أن تجعل من الكرد جسراً للعلاقات الايجابية بينها، ومع الدول التي يتواجد فيها الكرد، وتحديداً العراق – سورية – إيران – روسيا (أرمينيا – أذربيجان – جورجيا)، ومن ثم تحقيق التكامل والتعاون الإقليمي[٦٦].

الخاتمة:

لقد تبين من خلال البحث أن القومية الكردية في تركيا حقيقة جغرافية تاريخية سياسية، والعنصر الكردي عنصر أصيل في المنطقة، وتركيا لا تستطيع إنكار وتجاهل هذه الحقيقة إلى ما لا نهاية.

إن قدرة تركيا على كبح الهوية الكردية باتت شبه عديمة، وعلى تركيا التي تتطلع اليوم الانضمام للاتحاد الأوربي أن تنظر إلى مطالب الكرد نظرة واقعية وجدية، وأن تكون معنية أكثر من غيرها بتغيير نظرة الدول إلى الكرد.

كما أن دعوة الكرد للجوء إلى تركيا ليس دعوة إلى الاستسلام ولكنها دعوة إلى الاستقرار والوئام، فهي دعوة إلى الحوار البنّاء والنضال السلمي لانتزاع حقوقهم القومية، وتفعيلها وتثبيتها دستورياً وقانونياً، وكفالة الالتزام بها في ظل كفاح سلمي وطني عام، يسعى إلى تحقيق الديمقراطية والتنمية لكل تركيا أرضاً وشعباً حتى يتحقق لها تكاملها الوطني، وللمنطقة تكاملها القومي.

الملخص :

يبقى الإجماع قائماً في كل الأحوال على إن المسألة الكردية في تركيا كمهدد حقيقي لمنظومة الأمن التركية، لاسيما في ظل تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية التي تواجهها الحكومة التركية، ومن المتوقع لها إن تستمر لوقت طويل في المستقبل، لأنه لم تحل بعد، وأن النظام التركي يرفض الاستجابة للمطالب الكردية.

إن الحل العسكري للمسألة الكردية في تركيا مصيره الفشل، لأن ذلك لن يجعلها غير موجودة، قد يساعد على تهدئتها لكن سرعان ما تنفجر، والنتيجة المزيد من المآسي والدماء التركية على السواء.

Kurdish Issue in Turkey & The Impact of Internal and External Changes (an Analytic & Futurist Study)

---

(٦٦) مثنى أمين قادر المصدر السابق، ص٥٦.

Submitted by
Assist. Prof.
Hussain Mustafa Ahmed

Political Science College – Al-Nahrain University

Abstract:

For many; The Threaten of Kurdish Issue to the Turkish state Security still standing, Especially Under The Impact of Internal and External Changes that facing Turkish government, its expected that it will continue for a long time in a future, because it's not coming yet as well as the refusing of Turkish regime to response to their Demands.

The Military Solution for Kurdish Issue in Turkey will be failed, because it will not been yet or it could make it cool-down before it breakdown, and the outcome more and more of Turkish Bloods & Sufferings'.